

أثر الصناعة المصرفية في الاقتصاد العراقي

الأستاذ

أحمد حسن عطشان

الأستاذ الدكتور

عبد الحسين جليل الغالبي

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

أثر الصناعة المصرفية في الاقتصاد العراقي

الأستاذ

الأستاذ الدكتور

أحمد حسن عطشان

عبد الحسين جليل الغالي

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

مقدمة :-

تعرض الاقتصاد العراقي منذ بداية الثمانينات وحتى الوقت الحاضر لمعوقات تركت أثراً واضحاً على أدائه وعلى كافة المؤشرات المتعلقة به. فلقد أرجعت هذه المعوقات الاقتصاد العراقي في بداية التسعينات وحتى عام 1995 إلى أفكار الاقتصاد المغلق، وشبه المغلق في النصف الثاني من العقد المذكور، هذا فضلاً عن الحروب التي فعلت فعلها في الاقتصاد وجعلته اقتصاد حرب بلغت فيه نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الدخل القومي خلال المدة (1980 - 1990) ما بين (55.5٪ إلى 79.6٪)^(١).

واتصف الاقتصاد العراقي بمظاهر عديدة طيلة المدة الماضية من أهمها انه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على مصدر أساسي للناتج القومي هو النفط الذي كانت مساهمته في الميزانية العامة عام 1980 تساوي (88٪) ولم تنخفض في السنوات اللاحقة عن هذا المستوى^(٢)، كما إن الدولة هي صاحبة الدور الأكبر في توجيه الاقتصاد العراقي ومالكة لنسبة كبيرة من مؤسساته في مقابل محدودية دور السوق في القدرة الاقتصادية والكفاءة التنافسية. ومن المظاهر الأخرى التي يتصف بها الاقتصاد العراقي هي رزوحه تحت طائلة الديون الخارجية التي بلغت (127) مليار دولار^(٣). ولا يخفى على احد أن تعرض الاقتصاد العراقي لحصار اقتصادي استمر منذ عام 1990 وحتى عام 2003 جعله يعاني من توقف تصدير النفط وما تبع ذلك من توقف

الاستيرادات فضلا عن التوقف الكامل والجزئي للطاقات الإنتاجية والبرامج الاستثمارية والاكتفاء ببرامج إعادة الاعمار. وانعكست الأحداث أعلاه على الاقتصاد بشكل انخفاض في قيمة الدينار وانتشاراً للبطالة والتضخم.

مشكلة البحث:-

على الرغم من الأهمية القصوى التي تتمتع بها الصناعة المصرفية إلا ان الرؤيا لم تكن واضحة لأثرها في الاقتصاد، لذا فإن هذه الدراسة ستأخذ من هذا الموضوع مشكلة لها، لمعرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي وبالذات المتغيرات الاقتصادية الكلية لفعل الصناعة المصرفية من خلال مجموعة من المتغيرات المعبرة عنه في العراق.

هدف البحث:-

ويهدف البحث إلى معرفة التأثير الذي تمارسه الصناعة المصرفية ممثلة بمتغيرات (نمو عرض النقد و حجم الائتمان وعدد المصارف وفروعها نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع و نسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و الكثافة المصرفية و العمق المالي). على المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتضخم والبطالة).

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها(إن الصناعة المصرفية ممثلة بمتغيرات النمو في عرض النقد والائتمان وعدد المصارف وفروعها ونسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية فضلاً عن الكثافة المصرفية والعمق المالي، تؤثر في الاقتصاد من خلال الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة).

المؤسسة المصرفية العراقية: -

ينصرف مفهوم الصناعة المصرفية إلى كل الجهاز المصرفي والقوانين والأنظمة التي يتعامل من خلالها هذا الجهاز في دولة ما^(٤)، ومكونات هذه المؤسسة هي: -

١- البنك المركزي العراقي: Central Bank Of Iraq

ظهرت في العراق الحاجة إلى إنشاء مصرف مركزي يتولى إصدار العملة وإدارتها وضمان استقرارها والقيام بالأعمال المالية للدولة. وعلى اثر ذلك صدر قانون المصرف الوطني العراقي رقم (43) لسنة 1947 ونفذ في 1947/11/9 ناصاً على تأسيس مصرف يتولى المهام في أعلاه. واكتمل التشكيل القانوني للمصرف الوطني في حزيران عام 1948 عندما عين أعضاء أول مجلس لإدارته، وبلغ رأسماله التأسيسي خمسة ملايين دينار^(٥). وفي العام 1956 تم تغيير الاسم من المصرف الوطني الى البنك المركزي العراقي وصدر لذلك القانون رقم (72) لسنة 1956 الذي تضمن أيضاً زيادة رأس مال المصرف من خمسة ملايين دينار الى خمسة عشر مليون دينار. ويضم البنك المركزي العراقي فضلاً عن الفرع الرئيسي في بغداد كل من فروع البصرة والموصل إلى جانب فرعي السليمانية وأربيل بعد عام 2003. ويتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ بصفته رئيساً ونائبين له مع ثلاثة أعضاء آخرين خبراء في الشؤون النقدية^(٦). ويقوم البنك المركزي العراقي بوظائف متعددة منها صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإصدار التراخيص للبنوك ومدها بالسيولة اللازمة والإشراف والرقابة عليها، والاحتفاظ بجميع الاحتياطيات الأجنبية وكذلك أرصدة الحكومة المالية، وإدارة وحيازة احتياطيات الدولة، ويقوم البنك المركزي العراقي أيضاً بتقديم الخدمات المالية للحكومة بعده مستشاراً ووكيلاً مالياً لها^(٧). وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم وظائف البنك المركزي

وأكثرها تأثيراً في الحياة الاقتصادية هي الوظيفة المتعلقة بضبط عرض النقد كما ونوعاً كونه مشرفاً على السياسة النقدية ومصدراً للعملة ومتحكماً بسيولة الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص وهذه الأهمية تحتم علينا ايلاء هذا الموضوع حيزاً أكبر من البحث وكما سيأتي.

عرض النقد في العراق للمدة (1988-2005): -

قامت الحكومة بتغطية احتياجاتها المالية اثر توقف عائدات النفط عن رفق الخزينة العامة عن طريق الإصدار النقدي دون التقيد بأي ضوابط قانونية أو مصرفية إذ كان البنك المركزي العراقي (الذي كان فاقداً لاستقلاليتة) يشتري بعشوائية بالغه كافة أوراق الدين المحلي التي تصدرها الحكومة وبالمقابل يقوم بطبع النقود مما أسهم في انهيار العملة المحلية^(٨). لكونه طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ليس إلا وسيلة لدى الحكومة لتنفيذ عملية الإصدار النقدي غير المدروس لتمويل عجز الموازنة مما رتب على الاقتصاد العراقي آثاراً سلبية أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانهيار العملة المحلية. ويلاحظ في الجدول (1) الذي يبين عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2005) إن عرض النقد بمعناه الواسع (M2) في عام 1988 كان يساوي (13205.0) م دينار، ومع فرض الحصار الاقتصادي وفقدان التمويل الذي كانت توفره عائدات النفط قامت الدولة بزيادة الإصدار النقدي دون مراعاة حاجة الاقتصاد والمواءمة بين وسائل الدفع وكمية الناتج الحقيقي ليلغ عرض النقد في العام 2003 (4555282.0) م دينار وللمقارنة نقول ان هذا الرقم يساوي (344) ضعف ما كان عليه في العام 1988 وبمعدل نمو مركب مقداره (47.6%). ومرد ذلك يعود بالدرجة الأساس إلى إن البنك المركزي العراقي كان فاقداً لاستقلاليتة خلال هذه المدة لأن زمام التحكم بعرض النقد

لم يكن بيده بل كان منقاداً لتعليمات وزارة المالية أو حتى جهات لا علاقة لها بالمالية. وبعد عام 2003 عندما أقر مبدأ استقلالية البنك المركزي بقانونه رقم (56) لسنة 2004 نلاحظ إن عرض النقد في عامي (2004 و 2005) استمر بالارتفاع حتى وصل في سنة (2005) إلى مستوى (13228369.0) م دينار بسبب حاجة القطر إلى زيادة عرض النقد لتغطية تكاليف إعادة الاعمار. وكان معدل النمو المركب لعرض النقد للسنوات (1988-2005) يساوي (50.1%) وهذا النمو في العرض النقدي اقل ما يمكن أن يوصف به انه نمو كارثي فلا يمكن بأي حال من الأحوال في اقتصاد نامي يعاني من مشاكل الحروب أن يصل الناتج الحقيقي من السلع والخدمات فيه إلى مستوى يعوض الزيادة في عرض النقد بشكل لا يرفع من مستوى الأسعار ولا يؤثر سلباً في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى، آخذين بعين الاعتبار أن النقديين يجذبون زيادة سنوية في عرض النقد بمقدار (3-5%) سنوياً، وبالعودة إلى الجدول (1) نلاحظ عمق الهوة التي تفصل الاقتصاد العراقي عن أفكار المدارس النقدية، وللتدليل على ذلك تم احتساب عرض نقد (افتراضي Hypothetical) للاقتصاد العراقي طيلة سنوات الدراسة على أساس تتمتع البنك المركزي باستقلاليته والتزامه بمعدل نمو سنوي لعرض النقد مقداره (5%) ونتيجة ذلك تم الحصول على معطيات العمود (3) من الجدول (1)، وبمقارنة عرض النقد (M2) الافتراضي بـ (الواقعي Realistic) العمود (1) نلاحظ انه في عام 2005 كان عرض النقد الافتراضي يساوي (30254) م دينار بينما عرض النقد الواقعي كان يساوي (13، 228، 369.0) م دينار أي إن الأخير يزيد على الافتراضي بـ (436.2) ضعف، وهذا التفاوت بين ما كان وما كان يجب أن يكون ولد نتائج سلبية على سعر صرف العملة ومستوى الأسعار.

جدول (1) عرض النقد في الاقتصاد العراق للمدة (1988 - 2005)

السنوات	عرض النقد M2 MID	معدل نمو M2 السنتوي %	عرض النقد الافتراضي بمعدل نمو 5% سنويا MID	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية MID	العمق المالي %	نمو العمق المالي السنتوي %
1988	13205.0	====	13205.0	19432.2	67.9	===
1989	16513.8	25.0	13865.0	19745.0	83.6	23.1
1990	21269.6	28.7	14558.0	23704.0	89.7	7.2
1991	31722.0	49.1	15285.0	21313.0	148.8	65.8
1992	56829.0	79.1	16049.0	56814.0	100.0	-32.7
1993	113666.0	100.0	16851.0	140518.0	80.8	-19.2
1994	276857.1	143.5	17693.0	703821.0	39.3	-51.3
1995	773337.0	179.3	18577.0	2252264.0	34.3	-12.7
1996	1084172.0	40.1	19505.0	2556307.0	42.4	23.6
1997	1242569.0	14.6	20480.0	3286925.0	37.8	-10.8
1998	1646240.0	32.4	21504.0	4653524.0	35.3	-6.6
1999	1857406.0	12.8	22579.0	6607664.0	28.1	-20.3
2000	2114072.0	13.8	23707.0	7930224.0	26.6	-5.3
2001	2645155.0	25.1	24892.0	9911420.0	26.5	-0.3
2002	3632860.0	37.3	26136.0	41022927.4	8.8	-66.7
2003	4555282.0	25.3	27442.0	29585788.6	15.3	73.8
2004	11480873.0	152.0	28814.0	50593460.0	22.6	47.7
2005	13228369.0	15.2	30254.0	61673489.0	21.4	-5.3

المصدر: العمود (1) - البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. المنشورات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2004. 2005.
العمود (4) - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
الأعمدة: (2-3-4-5) من إعداد الباحثين.

وبالعودة مرة أخرى إلى الجدول (1) وبالتحديد إلى العمود (5) الذي يوضح العمق المالي (Financial Depth) * في الاقتصاد العراقي الذي نتحصل عليه من خلال (قسمة عرض النقد M_2 على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كنسبة مئوية).

نلاحظ إن نسبة هذا العمق في العام (2005) بلغت (21.4%) وبمقارنة هذه النسبة مع مثيلتها في الدول الأخرى مثل الأردن نجد أنها في نفس السنة تساوي (1.137%) مما يوضح نسبة التطور الاقتصادي وفعالية الجهاز

المصرفي وقدرته على اجتذاب الودائع في الأردن على العكس من حال الاقتصاد العراقي وجهازه المصرفي. وما يجدر ذكره في هذا المجال أن الأدبيات الاقتصادية أكدت على أهمية وجود درجة عالية من السيولة النقدية بالنسبة الى حجم الاقتصاد لترسيخ معدلات النمو الاقتصادي، فمن شأن العمق المالي بنسبته المنخفضة في الاقتصاد أن لا يسهل انتقال القرار الاقتصادي (النقدي) من منبعه البنك المركزي إلى مختلف خلايا الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص كون الأخير لا يمتاز بالتطور المطلوب مما يجعل السياسة النقدية عاجزة عن الوصول إلى أهدافها كون فعاليتها مرتبطة بالعمق المالي.

وما حدث من الإفراط في الإصدار النقدي ولد نتائج سلبية على سعر صرف العملة العراقية مقابل العملات الأجنبية.

ونود الإشارة هنا إلى حقيقة مفادها ان السياسات الخاطئة وخصوصاً النقدية منها (التي لا يسأل البنك المركزي عنها كونه مدار كلياً من قبل الحكومة بشكل أفقده استقلاله إبّان المدة التي سبقت عام 2003) ألحقت أضراراً بالدينار العراقي جعلته غير قادر على أداء وظائفه بالصورة الصحيحة، وهذه الأضرار تمثلت في انه لم يعد وسيلة تبادل مقبولة لتفضيل التعامل بالدولار من قبل المواطنين، وأصبح لا يستعمل كمقياس للقيمة لأي سلعة في الخارج ولا حتى في الداخل إلا ما ندر بسبب عدم تجانس وحداته إذ انه لكل فئة من فئات الدينار سعر خاص بها، كما انه لم يعد صالحاً كمستودع للقيمة أو كوسيلة ادخار، الأمر الذي جعله غير صالح للاستعمال كأداة لتقييم المدفوعات الآجلة، أما الوظائف الأخرى فلم يستطيع الدينار العراقي إطلاقاً القيام بأي منها كوظيفة التبادل والسيولة الدولية والتأثير على النشاط الاقتصادي^(٩). وعجز الدينار عن القيام بوظائفه جعل الطلب عليه قليل جداً

وأصبح الدولار الأمريكي العملة المفضلة للتداول وقياس القيمة وتسوية المدفوعات الآجلة وكل الوظائف التي كان الدينار (سابقا) يقوم بها^(١٠).

٢- المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في العراق .

مرت الصناعة المصرفية العراقية بشقيها (التجاري والتخصصي) بالمراحل الآتية: -

أ- مرحلة التأسيس (المصارف الأجنبية والحكومية والخاصة): -

لقد تأسس البنك العثماني في بغداد في العام 1892 كنواة أولى للنشاط المصرفي العراقي على الرغم من رأسماله البريطاني، وأعقب ذلك افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1912 والبنك الشاهنشاهي الإيراني عام 1916. وفي عام 1935 تأسس أول مصرف حكومي عراقي تخصصي هو المصرف الزراعي الصناعي والذي تشعب عام 1946 إلى مصرفين الأول المصرف الزراعي والثاني المصرف الصناعي^(١١). وبحلول عام 1941 أسس أول مصرف حكومي تجاري عراقي هو مصرف الرافدين برأس مال تأسيسي قدره (نصف مليون دينار) وتلاه في العام 1954 إنشاء أول مصرف أهلي عراقي هو مصرف الاعتماد.

ب- مرحلة احتكار الحكومة للنشاط المصرفي في العراق: -

بعد نمو القطاع العام نتيجة تزايد النشاط الاقتصادي للدولة و بعد عام 1958 وما تلاه من انقلابات اتخذت السلطة في العام 1964 قرارا بتوسيع القطاع العام على حساب القطاع الخاص. وصدر لذلك القانون (100) لسنة 1964 الذي أمم المصارف الأهلية (الأجنبية والوطنية) كافة، وكان هذا هو عهد احتكار المصارف الحكومية للنشاط المصرفي في العراق^(١٢).

ج- مرحلة نمو النشاط المصرفي الأهلي مرة أخرى :-

عاد مبدأ الخصخصة إلى الظهور في بداية التسعينات من القرن العشرين وعلى اثر ذلك صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 الذي بموجبه منحت أجازات التأسيس للمصارف الأهلية على شكل شركات مساهمة خاصة بدأت بمصرفين عام 1992 ووصلت إلى (19) مصرفاً عام 2003^(١٣).

د- مرحلة ما بعد 2003/4/9 :-

في هذه المرحلة تطور عمل المصارف الأهلية ليرتفع عدد المصارف الخاصة في نهاية عام 2006 ليلبلغ (25) مصرفاً أهلياً.

جدول (٢) عدد الصارف وفروعها في الاقتصاد العراقي

السنوات	عدد المصارف وفروعها	عدد السكان ألف نسمة	معدل نمو السكان %	عدد السكان لكل فرع نسمة	الكثافة المصرفية
1988	343	16882	===	49218	0.203
1989	343	17428	3.2	50810	0.196
1990	343	17890	2.6	52157	0.191
1991	347	18419	2.9	53080	0.188
1992	374	18949	2.8	50665	0.197
1993	421	19478	2.7	46266	0.216
1994	427	20007	2.7	46854	0.213
1995	441	20536	2.6	46566	0.214
1996	441	21124	2.8	47900	0.208
1997	441	22046	4.3	49990	0.200
1998	441	22702	2.9	51478	0.194
1999	475	23382	3.0	49225	0.203
2000	485	24086	3.0	49661	0.201
2001	494	24813	3.0	50228	0.199
2002	494	25565	3.0	51751	0.193
2003	498	26340	3.0	52891	0.189
2004	506	27963	6.1	55262	0.180
2005	510	28810	3.0	56490	0.177

المصدر: العمود (1) من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

العمود (2) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، 2006-2005.
الأعمدة (3-4-5) من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات الأعمدة (1-2).

إن المصارف الحكومية (التجارية والمتخصصة) تشكل ما نسبته (68.8%) من مجموع عدد فروع المصارف العاملة في العراق حتى عام 2005 مقابل (31.2%) للمصارف الأهلية، وتمتّع المصارف الحكومية بهذه السيطرة النسبية على السوق المصرفي في العراق يعود إلى تاريخها الطويل والعريق في العمل المصرفي كونها الوحيدة التي كانت تعمل في العراق حتى التسعينات من القرن العشرين، كما إن معاملات الدولة تتم عن طريق هذه المصارف^(١٤). والجدير بالذكر إن دخول المصارف الأهلية مجال الصناعة المصرفية العراقية قد أنعش المنافسة مع المصارف الحكومية مما دفع كل منهما لتقديم أفضل الخدمات لجذب الجمهور.

ومن خلال الجدول (٢) يلاحظ إن عدد المصارف في العام 1988 كان (343) مصرفاً وفرعاً لمصرف، وهو مؤلف من المصارف الحكومية فقط، وبقي الأمر على حاله حتى عام 1992 بدخول المصارف الأهلية نطاق العمل واستمر ارتفاع عدد المصارف حتى بلغ في العام 2005 (510) مصرفاً وفرعاً لمصرف وبمعدل نمو مركب عن العام 1988 مقداره (2.3%).

ومهما كان من تحسن أو ارتفاع في عدد المصارف وفروعها خلال مدة الدراسة فإنه لم يكن كافياً إذ أن عدد السكان لكل فرع (العمود 4، الجدول ٢) يبين إن هناك عدداً كبيراً نسبياً من السكان يتزاحمون على كل فرع من فروع المصارف، ففي العام 1988 كان هناك (49218) نسمة لكل فرع من فروع المصارف، وفي العام 2005 استقر الأمر على رقم يبلغ (56490) نسمة لكل فرع، وهذا الرقم في الاقتصاديات المتقدمة يبلغ (1500) نسمة لكل مصرف^(١٥)، بمعنى إن كل مصرف عراقي يتحمل (45990) نسمة تقريباً أكثر من نظيره في الدول المتقدمة وبالتالي تصبح الخدمة المصرفية أقل جودةً، وضعف انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد العراقي يعود من جهة إلى عدم

استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي وإلى نمو عدد السكان المتزايد الذي بلغ معدل نموه المركب للمدة (1988 – 2005) ما مقداره (3.1%) وهي نسبة مرتفعة كون نظيرتها في الدول المتقدمة تساوي (1%) سنوياً^(١٦). فضلاً عن أن أي دراسة جدوى اقتصادية يقوم بها صاحب رأس مال ينوي إنشاء مصرف تجاري جديد لا تعطي نتائج مثمرة كون الصناعة المصرفية العراقية مؤلفة في معظمها من مصارف حكومية تصعب منافستها لتمييزها بإمكانيات تمويلية ضخمة كما إن الوضع السياسي على الاقتصاد العراقي قلص فرص الاستثمار مما لا يفتح مجالات واسعة أمام توظيف أموال المصارف لعدم اليقين حتى في الأجل القصير والقصير جداً أحياناً. وهذه الأمور مجتمعة جعلت نسبة انتشار الخدمات المصرفية المرتبطة بعدد المصارف قليلة جداً في الاقتصاد العراقي. وتوضح هذه المشكلة بصورة جلية أكثر من خلال العودة إلى الجدول (٢) العمود (5) الذي يوضح مؤشر الكثافة المصرفية (Banking Density) الذي يقيس مدى انتشار الخدمات المصرفية إذ يقوم باحتساب عدد الفروع لكل عشرة آلاف شخص* فيشير إلى أنه كانت هناك كثافة مصرفية في العراق مقدارها (0.203) فرعاً لكل عشرة آلاف شخص عام 1988، وأصبحت في عام 2005 تساوي (0.177). علماً أن هذه النسبة في الأردن عام 2005 تساوي (1.01) أما المقارنة مع بقية الدول العربية فهي أيضاً في غير صالح العراق باستثناء اليمن التي بلغت فيها الكثافة المصرفية ما مقداره (0.08)^(١٧). ولا بد من التنويه هنا إلى أن الجهاز المصرفي الذي يحدد درجة العمق المالي ومدى الكثافة المصرفية في الاقتصاد من خلال تطوره الكمي والنوعي يؤثر في نوعية وتركيب عرض النقد فيه، فلو كان اقتصاد ما يمتلك جهاز مصرفي متطور ومتغلغل في مسام الاقتصاد من خلال كثافة مصرفية عالية نجد أن هذا الاقتصاد يتمتع بعرض نقد تؤلف الودائع وشبه النقد القسم الأعظم منه على عكس حال الاقتصاد الذي لا يمتلك كثافة مصرفية جيدة كما هو شأن

الاقتصاد العراقي. والجدول (٣) يبين أن العملة في التداول تحتل مكان الصدارة في تكوين عرض النقد إذ أنها كانت تشكل في العام 1988 ما نسبته (65.3%) من مجموع عرض النقد بينما الودائع الجارية وشبه النقد حققت ما نسبته (34.7%) فقط. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام 2005 فكانت هذه النسبة تساوي (68.8%) للعملة من مجموع عرض النقد مقابل (31.2%) للودائع وشبه النقد.

الجدول (٣) تركيب عرض النقد في العراق للمدة (1988-2005)

السنوات	عرض النقد M2 MID	العملة في التداول MID	الودائع وشبه النقد MID	نسبة العملة الى عرض النقد %	نسبة الودائع وشبه النقد الى عرض النقد %	نسبة الودائع وشبه النقد إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية %
1988	13205.0	8630.0	4575.0	65.3	34.7	23.5
1989	16513.8	9927.0	6586.8	60.1	39.9	33.3
1990	21269.6	13412.0	7857.6	63.0	37.0	33.1
1991	31722.0	21873.0	9849.0	70.0	30.0	46.2
1992	56829.0	36021.0	20808.0	63.3	36.7	36.6
1993	113666.0	67134.0	46532.0	59.0	41.0	33.1
1994	276857.1	199436.1	77421.0	72.0	28.0	11.0
1995	773337.0	584398.0	188939.0	75.5	24.5	8.3
1996	1084172.0	881616.0	202556.0	81.3	18.7	7.9
1997	1242569.0	929828.0	312741.0	74.8	25.2	9.5
1998	1646240.0	1192350.0	453890.0	72.4	27.6	9.7
1999	1857406.0	1275220.0	582186.0	68.6	31.4	8.8
2000	2114072.0	1474321.0	639751.0	69.7	30.3	8.0
2001	2645155.0	1782691.0	862464.0	67.3	32.7	8.7
2002	6632860.0	2563693.0	4069167.0	70.6	29.4	9.9
2003	4555282.0	3344555.0	1210727.0	73.4	26.6	4.0
2004	11480873.0	7163006.0	4317867.0	62.3	37.7	8.5
2005	13228369.0	9112837.0	4115532.0	68.8	31.2	6.6

المصدر: العمود (1-2-3) البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي والأعمدة (4-5-6) احتسبت من قبل الباحثين.

ويمكن الحكم على طبيعة التطور الاقتصادي الذي يمر به قطر ما من خلال

نسبة هذين المكونين لعرض النقد (العملة في التداول والودائع) التي تختلف من بلد لآخر، إذ انه كلما ارتفعت نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد دل ذلك على تخلف الاقتصاد وعدم تطوره وتختلف العائدات المصرفية فضلاً عن تخلف الصناعة المصرفية ككل^(١٨) وبصورة عامة كانت العملة في التداول تشكل في العراق على مدى سنوات الدراسة ما مقداره (70.0٪) مقابل (30.0٪)* للودائع من إجمالي تركيب عرض النقد، بينما في اليابان كانت هذه النسبة تساوي (25٪) للعملة و (75٪) للودائع، وفي إيطاليا فقد كانت (15.7٪) للعملة و (84.3٪) للودائع من إجمالي تركيب عرض النقد في عام 1999^(١٩).

السياسة النقدية في العراق للمدة (1988-2005) :-

إن أهداف السياسة النقدية في العراق كما وردت في قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 وتعديلاته اللاحقة فضلاً عن القانون رقم (56) لسنة 2004 تشتمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وإدارة الموجودات الأجنبية وكذلك رسم سياسة التمويل الخارجي فضلاً عن توفير الموارد المالية للدولة ووضع الخطة الائتمانية، هذا بالإضافة الى مراقبة الصيرفة والمؤسسات المالية^(٢٠). وعوداً إلى ما تمت الإشارة إليه سابقاً من أن البنك المركزي العراقي كغيره من البنوك المركزية يقوم بمسك حسابات الحكومة ومباشرة مدفوعاتها واستلام ودائعها وإصدار القروض العامة والإشراف على عملية الاكتتاب فيها كبنك للحكومة (Gov.Bank) فإن هذه الوظيفة جعلته يمر بسياسته النقدية بمرحلتين مهمتين الأولى وهي التي كان فيها البنك المركزي منقاداً لسياسة الدولة وفاقداً لاستقلاله وتمتد هذه المرحلة من عام 1988 الى 2003، والثانية هي التي تلت تغيير النظام السياسي، وفي ما يأتي بيان لأبرز مميزات المرحلتين: -

السياسة النقدية في العراق للمدة (1988-2003):.

بعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها في سنة 1988 كان الاقتصاد العراقي يعاني من توجيه كافة موارده المالية نحو تمويل الانفاق العسكري فضلاً عن تركة الحرب وانخفاض أسعار النفط ومغامرات النظام السابق التي أدت الى فرض الحصار، الأمر الذي ألقى بظلاله على السلوك النقدي إذ فقدت السلطة النقدية استقلاليتها وأمسى البنك المركزي تابعاً لوزارة المالية التي كان من أولوياتها الاعتماد على الإصدار النقدي (لتمويل الخزينة) الذي جعل الكتلة النقدية تزيد بمستويات كبيرة لا يمكن للعرض السلعي أن يتناسب معها في أي حال من الأحوال، وهذا الامر جعل السياسة النقدية الخاطئة مسببةً للتضخم الجامح في الاقتصاد العراقي وانهيار قيمة العملة المحلية على الرغم من أن وظيفتها الأساسية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة واستقرار سعر صرف العملة والمستوى العام للأسعار بصورة خاصة.

السياسة النقدية في العراق للمدة التي أعقبت عام 2003: .

بعد تغيير النظام السابق في 9/4/2003 التفت القائمون على السياسة النقدية الى عمق المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تشكل النقدية منها جزءاً كبيراً، مما يوجب عليهم إعطاء البنك المركزي استقلالية واسعة في وضع السياسة النقدية وفي تنفيذها. وهذه العملية تجعل البنك المركزي متحكماً بعرض النقد بهدف إحداث المواءمة بين كمية وسائل الدفع في الاقتصاد والنتائج الحقيقي. وبين قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة 2004 ان تمتع البنك المركزي باستقلاله هو أمر ضروري لأداء وظائفه على أكمل وجه. وأبرز مقومات هذه الاستقلالية ومؤثراتها التي وردت في القانون هي^(٢١): .

١- أشارت الفقرة (2) من المادة (2) إلى ما يأتي (سعيًا لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي وانجازاً لمهامه، يكون هذا البنك مستقلاً ولن يتلقى أي تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها الحكومية. ويتم إقرار استقلالية أعضاء هيئة صنع القرار في البنك بما لا يدع مجالاً لأي شخص في التأثير عليهم).

٢- عملية إقالة المحافظ أو إعفاء مجلس إدارة البنك تكون محصورة فقط بسلطة التعيين وفي ظل شروط معينة.

٣- وفيما يخص علاقة البنك بالحكومة أشارت المادة (26) الفقرة واحد انه (لا يجوز للبنك المركزي منح ائتمانات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو أية مؤسسة عامة باستثناء المصارف التجارية الحكومية لتوفير السيولة لها وضمن رقابة البنك وبمثل معاملة البنوك العائدة للقطاع الخاص).

٤- نصت المادة رقم (27) من القانون على انه لا يجوز إصدار حكم بحجز أو تنفيذ حكم ضد البنك المركزي أو ممتلكاته من عملة أو ذهب وحقوق سحب خاصة (SDRs) وغيرها قبل إصدار حكم نهائي من المحكمة القضائية.

٥- ومن المسائل المهمة ضمن استقلالية البنك المركزي هي الشفافية (Transparency) أي الوضوح في نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط البنك المركزي وأهدافه وما تحقق منها وما لم يتحقق حسب المادة (45) من القانون المذكور.

وفي سبيل قيام البنك المركزي بمهامه وصياغة السياسة النقدية بنجاح كان لابد له من إعادة ثقة المواطن العراقي بعملته وتم له ذلك من خلال عملية

استبدال العملة التي تعرضت نتيجة لمواصفاتها الفنية الرديئة إلى عملية طبع خارج نطاق السلطة النقدية من خلال عمليات التزوير، وأثر هذا الأمر على عملها في أداء وظيفتها وقبولها من قبل الجمهور الذي فقد ثقته بها واستعاض عنها بالدولار الأمريكي ومما زاد الأمر سوءاً تعدد أسعار الصرف للدينار حسب الفئة النقدية الأمر دفع البنك المركزي الى السعي لاستبدال العملة بأخرى تنال ثقة المواطنين، وتم له ذلك بالتنسيق مع سلطة الائتلاف المؤقتة في المدة من 2003/10/15 إلى 2004/1/15. وكان لعملية استبدال العملة نتائج ايجابية تمثلت في زيادة ثقة المواطنين بالعملة واعتمادها كمخزن للقيمة كونها ذات مواصفات فنية عالية إذ أنها مقاومة للتلف والتزوير بسبب نوعية الورق الجيدة وثبات ألوان الطباعة، إذ انه تم التعاقد على طباعتها في دار السك البريطانية (Delaro) ذات المكانة العالمية، كما ساهمت العملة الجديدة الى جانب مزاد البنك المركزي في تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وبقية العملات الأجنبية، وأدت هذه العملية إلى توحيد العملة المتداولة في كافة أرجاء العراق بدل استعمال عملات عدة، وساهمت عملية الاستبدال في تخفيض عملية الدورة والإحلال النقدي^(٢٢).

ولأجل الوقوف على طبيعة عمل السياسة النقدية في العراق لابد من تناول أدواتها وأهمها: -

أ - سعر إعادة الخصم: -

بما إن البنك المركزي العراقي قبل عام 2003 كان مداراً كلياً من قبل الحكومة وكون البنوك التجارية أو معظمها هي بنوك حكومية تعمل بموجب توجيهات معينة تصدرها وزارة المالية أصبح تأثير أداة سعر إعادة الخصم ضعيف جداً في السياسة النقدية العراقية وليس أدل على ذلك من إن سعر إعادة الخصم لم يتغير خلال ربع قرن أي منذ عام 1974 إلى 1999 سوى

مرتين، الأولى عام 1982 والثانية عام 1995 مما يدل على عدم استعمال هذه الأداة في السياسة النقدية بصورة فعالة^(٢٣) على الرغم مما مر به العراق من أزمات نقدية أدت الى مضاعفة عرض النقد في الاقتصاد مرات عديدة.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني:-

حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع (الجارية والآجلة) بـ(13٪) بهدف التأثير في حجم ما تمنحه البنوك التجارية من ائتمان^(٢٤). وفي 2003/12/12 وبهدف جعل هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية التي تخدم التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق وضع البنك المركزي العراقي ثلاث متطلبات للاحتياطي القانوني منفصلة في تعليمات موحدة اشترط فيها على المصارف ان تودع لديه نسبة (20٪) من التزامات الودائع الجارية، ونسبة (2٪) من الودائع الثابتة، فضلا عن نسبة (5٪) من ودائع التوفير^(٢٥).

ج- عمليات السوق المفتوحة:-

يستطيع البنك المركزي أن يؤثر في السيولة المصرفية وبالتالي على عرض النقد ومن ثم على أسعار الفائدة وسعر صرف العملة من خلال بيع وشراء الاوراق المالية والعملة الأجنبية في السوق المفتوحة، ونجاح هذه العملية مرتبط بوجود سوق مالي ونقدي متطور وعلى درجة كبيرة من الكفاءة وهذا الأمر غير متوفر في الاقتصاد العراقي، كما ان السياسات السابقة التي تمثلت بتوظيف احتياطي الجهاز المصرفي القابلة للإقراض بأدوات الدين العام (حوالات الخزينة) وبمعدلات فائدة منخفضة لا تتجاوز (7٪) مثلت أهم العقبات أمام تطور هذه الأداة وممارسة تأثيرها في السياسة النقدية على أكمل وجه^(٢٦). بيد أن ما حدث بعد عام 2003 من انفلات واسع في سوق التحويل

الخارجي حتمَ على البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية وبالتنسيق مع وزارة المالية إيجاد عملية حديثة ومتطورة تملئها الظروف الاقتصادية لتحديد سعر الصرف اليومي من خلال آلية السوق المفتوحة عبر (بورصة) تعمل عن طريق المزادات اليومية على تلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية^(٢٧).

د - سعر الفائدة:-

أشار التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي الى انه ومن خلال دراسات خاصة عديدة اهتمت بهيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي وأثره في حجم الادخارات والطلب الاستثماري ان التأثير محدود جداً إذ أن التغيرات في حجم الادخارات لم تكن بفعل تغيرات أسعار الفائدة بل إن عوامل أخرى تحكمها مثل الدخول والتحوطات الأمنية، أما بالنسبة للائتمان وتأثير سعر الفائدة على حجمه فلقد تبين من الدراسات في أعلاه إن هذا التأثير قليل جداً كون الائتمان في الاقتصاد العراقي ليس بالمستوى المطلوب^(٢٨). وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو إن المستثمر إذا ما أراد طلب الائتمان لن يقف سعر الفائدة وارتفاعه بنسب قليلة أو حتى أعلى قليلاً حائلاً دون ذلك لأن الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع مستمر وحاد جداً في مستوى الأسعار وأي زيادة في سعر الفائدة يمكن للمستثمر أن يعوضها من خلال توقعه ارتفاع سعر السلعة التي ينتجها في المستقبل القريب مما يجعل سعر الفائدة قليل التأثير. وبناءً على ما تقدم من عدم فعالية سياسة التحديد وهامشية تأثير سعر الفائدة في الاقتصاد وانسجاماً مع السياسة النقدية الجديدة (بعد عام 2003) التي تهدف الى التوجه نحو اقتصاد السوق وفضلاً عن الرغبة في تحقيق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد، قرر البنك المركزي (التحرير الكامل لسعر الفائدة على القروض والودائع والائتمانات والأوراق المالية وكافة الادوات المالية الأخرى) اعتباراً من شهر آذار عام

2004 الأمر الذي يعزز دور أسعار الفائدة في نقل الإشارات النقدية للسياسة النقدية والعمل على تضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة الذي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق الكفاءة في عملية الوساطة المالية والمنافسة في القطاع المصرفي.

التحليل القياسي لأثر الصناعة المصرفية في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

نهدف مما يأتي إلى بيان صحة الفرضية التي تشير إلى تأثير الصناعة المصرفية في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة).

وسيتم ذلك من خلال تحليل الانحدار المتعدد (THE Multiple Linear Regression) للوصول إلى تقديرات المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للنموذج. وتتكون متغيرات النموذج أولاً من المتغيرات التابعة (Dependent variables) التي هي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) والتضخم (INF) والبطالة (UNE).

وثانياً من المتغيرات المستقلة (Independent variables) التي هي النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع (G M2) وحجم الائتمان (CRD) وعدد المصارف وفروعها (NUM) وكذلك نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع (D.M2) ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (D.G) فضلاً عن الكثافة المصرفية (DEN) والعمق المالي (DEP).

وفي ما يأتي شرح لمتغيرات النموذج و سنبثدئ بالمتغيرات التابعة في العراق:

١- الناتج المحلي الإجمالي في العراق Gross domestic product (GDP)

ظهرت آثار الظروف السياسية التي مر بها العراق على الجانب الاقتصادي أبلغ ظهور من خلال الناتج المحلي الجمالي الذي يعبر عن واقع معاناة

الاقتصاد العراقي. ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بصورة أساسية على مصدر واحد للناتج القومي هو النفط، تعمقت جراحه مما ولد معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في العراق للمدة (1988-2005)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة MID 1988=100	النمو السنوي للناتج %	متوسط دخل الفرد ID	النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد %
1988	19432.2	==	1151	==
1989	18826.2	-3.1	1081	-6.0
1990	16373.4	-13.0	915	-15.3
1991	7134.8	-56.4	387	-57.7
1992	8964.0	25.6	473	22.2
1993	13318.4	48.5	683	44.3
1994	12703.4	-4.6	634	-7.1
1995	10376.8	-18.3	505	-20.3
1996	15527.8	49.6	735	45.5
1997	18926.1	21.8	858	16.7
1998	18640.3	-1.5	821	-4.3
1999	21561.9	15.6	922	12.3
2000	42358.0	96.4	1758	90.6
2001	43335.0	2.3	1746	-0.6
2002	40344.9	-6.8	1578	-9.6
2003	26990.2	-33.1	1024	-35.1
2004	33185.0	22.9	1186	15.8
2005	34267.0	3.2	1189	0.25

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
الأعمدة (2-3-4) من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات السكان والعمود (1).

في الجدول أعلاه الذي يبين مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت (1988=100) في العراق للمدة (1988-2005) نلاحظ إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1988 كان يساوي (19432.2) م دينار وبعد ذلك تراجع هذا الرقم ليصبح (2.18826) م دينار عام 1989 بسبب تراجع أسعار النفط، ومع بؤادر حرب الخليج الثانية ومع فرض الحصار الاقتصادي أصبح الرقم يساوي (16373.4) م دينار عام 1990.

وإشارة إلى ما تم ذكره سابقاً بأن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب فأن توقف صادرات النفط يبرر تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عما كان عليه في العام 1988.

ب- التضخم: Inflation (INF)

لم يكن التضخم في الاقتصاد العراقي حديث الولادة بل إن جذوره تمتد إلى سنوات مضت، إذ أن الأوضاع الشاذة التي عاشها العراق ترجمت اقتصادياً بشكل ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، فزيادة عرض النقد وخصوصاً العملة في التداول (خلال المدة من نهاية الثمانينات ومروراً بعقد التسعينات وإلى بدايات القرن الجديد) بسبب الاعتماد على سياسة الإصدار النقدي الواسع بدوافع مالية أدت إلى اتساع حجم العملة في التداول ونموها المستمر الذي لم ينخفض خلال المدة (1988-2005) عن (12.6٪) سنوياً، الأمر الذي نتج عنه أن تصبح القاعدة النقدية ذات حجم كبير، كما إن تخلف العادات المصرفية بسبب قلة الوعي المصرفي وتراجع دور السياسة النقدية عن ممارسة عملها في التأثير في إجمالي السيولة النقدية ترتب عليه زيادة في عرض النقد ومع ضآلة عرض الناتج الحقيقي وتزايد الطلب عليه حدثت تعقيدات في الاقتصاد العراقي كان التضخم أبرز ثمارها^(٢٩). ولتتبع مستويات التضخم في العراق خلال المدة (1988-2005) نلاحظ الجدول (٥) الذي يشير إلى إن معدل التضخم في العام 1988 كان يساوي (21.3٪) بسبب تراكمات الحرب العراقية الإيرانية، ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين حدثت ارتفاعات كبيرة ومستمرة في معدلات التضخم فكانت في السنوات (1990، 1991، 1992، 1993) تساوي (51.0٪، 186.0٪، 83.0٪، 207.0٪) على التوالي. غير إن أكثر السنوات ارتفاعاً في مستوى التضخم هي سنة (1994) إذ شهدت معدلاً يساوي (492.0٪) بسبب اشتداد وطأة الحصار الاقتصادي. أما بعد

التوقيع على مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة انعكس التفاؤل بقرب زوال الحصار الاقتصادي بشكل ملموس على المستوى العام للأسعار إذ وصل معدل التضخم للمرة الأولى والوحيدة خلال عقد التسعينات إلى (15.0 - %) في عام.

جدول (٥) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2005)

السنوات	معدل التضخم %	معدل نمو التضخم السنوي %	السنوات	معدل التضخم %	معدل نمو التضخم السنوي %
1988	21.3	==	1997	23.0	-2.5
1989	6.3	-70.4	1998	14.7	-36.0
1990	51.0	7.4	1999	12.5	-14.9
1991	186.0	294.7	2000	5.0	-6.0
1992	83.0	-55.3	2001	16.3	226.0
1993	207.0	149.3	2002	19.3	18.4
1994	492.0	137.3	2003	32.5	58.3
1995	351.0	-28.6	2004	27.0	-16.9
1996	-15.0	-104.2	2005	31.6	17.0

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.
العمود (2) احتسب من قبل الباحثين.

ج- البطالة Unemployment : (UNE)

تشكل البطالة عائقاً تنموياً كبيراً وسبباً في تهديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي كون الفرد القادر على العمل والباحث عن فرصة عمل ولا يجدها يكلف الاقتصاد فرصة الاستفادة من الناتج الذي كان من الممكن أن ينتجه لو أتيحت له الفرصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفرد العاطل قد يجد نفسه مضطراً لتحصيل الأموال بطرق قد تكون غير مشروعة أو غير قانونية لاسيما إذا كانت متاحة وفي متناول اليد مما يجلب على المجتمع آثار اجتماعية كان من الممكن تجاوزها لو أن الاقتصاد والقائمين عليه وفروا فرص عمل له ولغيره من العاطلين، ولربط البطالة بالمشاكل الاجتماعية قام الباحث الاجتماعي الأمريكي (هارفي برنير) بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في

التسعينات من القرن العشرين أشار فيها إلى إن زيادة معدل البطالة بـ (1٪) عن المعدل الطبيعي* يزيد معدل الانتحار بمعدل (4٪) ومعدل جرائم القتل بـ (6٪) وعمل المصحات النفسية يتحسن بـ (4٪) مما يثبت الأثر الاجتماعي الخطير لهذه المشكلة. (*) ولا بد من الإشارة هنا إلى إن البطالة لم تكن متجذرة في الاقتصاد العراقي بل على العكس من ذلك فلقد وصل الاقتصاد في السابق إلى حالة الاستخدام الكامل أو حالة فوق الاستخدام الكامل (Over Full Employment) إذ أنه ولأجل تنفيذ الخطة الاستثمارية (1975 - 1980) تم استقدام قوة عمل أجنبية وعربية وصلت أعدادها إلى ثلاثة ملايين شخص لسد النقص الحاصل في قوة العمل في الاقتصاد العراقي. وهناك جملة من الأسباب تقف وراء ظهور البطالة وتفاقمها في الاقتصاد العراقي منها وجود معدل نمو سكاني مرتفع جداً وصل إلى (3.1٪) سنوياً مقارنة بـ (0.8٪) في الدول المتقدمة و(1.9٪) في الدول النامية، فضلاً عن تفاقم الركود الاقتصادي الذي ولد انحساراً في الطلب على الأيدي العاملة وأدى إلى تعرض الشركات والمعامل إلى خسائر مما أدى إلى تسريح العمال وخاصة في الأهلية منها، مع الأخذ بعين الاعتبار العمليات الإرهابية التي قلصت فرص الاستثمار. ولم نستطع الحصول على بيانات مؤكدة لمستويات البطالة في العراق لعدم توفر المسوحات الشاملة لكافة مناطق القطر بسبب الظروف الراهنة ونعتمد هنا على تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية الذي أشارت فيه إلى أن نسبة البطالة في المجتمع العراقي عام (2005) بلغت حوالي (30٪) من مجموع القوى العاملة.

المتغيرات المستقلة والتوقعات المسبقة لعلاقتها وتأثيرها في المتغيرات التابعة:-

أ- نمو عرض النقد بمعناه الواسع: Growth of Money Supply (G M2)

نمو عرض النقد يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة أي أن زيادة نمو عرض النقد من شأنها أن تزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد إلى إن زيادة نمو عرض النقد تعني المزيد من السيولة في الاقتصاد مما يجعل أسعار الفائدة تنخفض ويتوسع الطلب على الاستثمار وبعد ذلك يزداد الطلب الاستهلاكي لأن عملية الاستثمار رافقتها عملية دفع للأجور وأثمان المواد الأولية، وهذا الأمر يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم لعلمهم المسبق بوجود طلب متزايد على سلعهم وخدماتهم مع مراعاة وجود موارد معطلة ومرونة في الجهاز الإنتاجي، والعكس من ذلك عند تقليل نمو المعروض النقدي.

ب- الائتمان: The Credit (CRD)

يرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ إن التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي يدفع مستوى الطلب الكلي نحو الارتفاع لأن الطلب الاستثماري قد ازداد، فضلاً عن الزيادة في الطلب الاستهلاكي كما ذكرنا آنفاً وزيادة الطلبين (الاستثماري والاستهلاكي) ترفع من مستوى الطلب الكلي الأمر الذي يزيد الإنتاج.

ونفس الآلية السابقة تفسر العلاقة السالبة التي تربط مستوى الائتمان مع نسبة البطالة، إذ إن زيادة الائتمان تؤدي إلى زيادة الاستثمار و مستوى التشغيل. ويرتبط الائتمان بالتضخم بعلاقة موجبة وتفسير هذه العلاقة هو إن زيادة الائتمان ما هي إلا زيادة في عرض النقد.

ج- عدد المصارف وفروعها: Number of branches (NUM)

المتغير المستقل (عدد المصارف وفروعها) يرتبط بعلاقة موجبة مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي لأن زيادة عدد المصارف تعني إمكانية أفضل لنجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، فضلاً عن إن تقديم الخدمات المصرفية

وخصوصا الائتمان سيتصف باليسر والسهولة الأمر الذي يزيد الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي. كما يرتبط عدد المصارف وفروعها بعلاقة سالبة مع مستوى البطالة والتضخم لأن زيادة عدد المصارف تزيد من فعالية السياسة النقدية.

د- نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد (D.M2)

العلاقة التي تربط بين (D.M2) هي علاقة موجبة فإذا ما ازدادت هذه النسبة كانت هناك إمكانية أفضل للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها التي من ضمنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أما علاقة النسبة (D.M2) بالتضخم والبطالة فهي علاقة سالبة، لأنه بزيادة هذه النسبة ترتفع قدرة السياسة النقدية على بلوغ غاياتها المتمثلة في السيطرة على التضخم والبطالة.

هـ- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (D.G)

ترتبط هذه النسبة بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت زادت قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الجهاز المصرفي في إقامة الاستثمارات المختلفة كونه جهازا متطورا لأنه لولا تطوره لما حقق هذه النسبة المرتفعة. كما وترتبط علاقة سالبة هذه النسبة مع التضخم والبطالة، فمن جهة تعني زيادة نسبة (D.G) إمكانية أفضل للجهاز المصرفي التجاري والمتخصص في نقل القرار النقدي اللازم لمواجهة هاتين المشكلتين من البنك المركزي الى خلايا الاقتصاد المختلفة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على تطور الجهاز المصرفي مما يولد قدرة متزايدة على منح الائتمان بمستوى يرفع من حجم الاستثمار.

و- الكثافة المصرفية: (DEN Banking density)

هذا المتغير يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

فلو ارتفعت هذه الكثافة ازدادت إمكانية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها وأيضا انتشار الخدمات المصرفية بشكل أفضل مما يزيد من حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص بشكل يرفع من مستوى الاستثمار والطلب الكلي والعرض الكلي (الناتج). كما يرتبط متغير الكثافة المصرفية مع التضخم والبطالة بعلاقة سالبة لأن زيادة الكثافة المصرفية تعني خدمات مصرفية أفضل وائتمان أعلى مما يولد زيادة في الاستثمار ترفع من مستوى التشغيل وهذه الأمور مجتمعة ترفع من مستوى الطلب الكلي الذي يحفز العرض الكلي على الارتفاع مما يزيد من عرض السلع و يخفض الأسعار.

ز- العمق المالي (DEP) Financial Depth

ترتبط نسبة العمق المالي بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ انه كلما كان العمق المالي ذا نسبة مرتفعة أصبحت السياسة النقدية على درجة كبيرة من الفعالية في تحقيق أهدافها التي من ضمنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ونفس التحليل يستعمل في بيان العلاقة السالبة بين نسبة العمق المالي من جهة ومعدلات التضخم والبطالة من جهة أخرى.

تحليل الأثر الذي ولدته متغيرات الصناعة المصرفية في المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)

استعمل برنامج (Minitab- under Windows) لمعالجة البيانات باستعمال الحاسبة الالكترونية بأسلوب (Stepwise multiple regression analysis) كما تم إخضاع نتائج التحليل للاختبارات حسب المعايير الإحصائية مثل (T.Test) للكشف عن معنوية المعلمات و (F.Test) للكشف عن معنوية

النموذج و اختبار معامل التحديد (R^2) الذي يكشف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، كما تم اختبار نتائج التحليل حسب المعايير القياسية التي تتضمن ثلاثة اختبارات هي اختبار (D-W) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية، ثم (Klien Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وتكون الاختبارات السابقة جنباً الى جنب مع المعيار الاقتصادي الذي على أساسه تتم مقارنة إشارات وقيم المعلومات مع منطق النظرية الاقتصادية بما يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن خلال النموذج تحصلنا على معادلة الانحدار متعدد المراحل الآتية التي بينت أن متغيرات الصناعة المصرفية العراقية المؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي كانت (عدد المصارف وفروعها، والنمو السنوي لعرض النقد، فضلاً عن نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعناه الواسع).

$$GDP = -64288 + 162 NUM - 85.3 G M2 + 671 D.M2$$

$$5.89 -2.90 \ 2.35$$

$$R^2 = 74.6\% \ F = 13.69 \ D-W = 1.59$$

ونلاحظ في النموذج اجتيازه للاختبارات^(١) جميعاً، ونشير هنا الى إن معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيما يتعلق بالتأثيرات التي تحدثها في المتغير التابع أظهر إن (74.6%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة وإن (25.4%) منها تعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج. وهذه القيمة لمعامل الارتباط تعطي قيمة تفسيرية جيدة لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

ويظهر من خلال معادلة الانحدار المتعدد أن زيادة مقدارها (فرع واحد) في عدد المصارف تزيد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (162)

وحدة، فضلاً عن أن زيادة أخرى في نسبة الودائع الى عرض النقد مقدارها (1%) من شأنها أن ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (671) وحدة، بسبب طردية العلاقة وذلك لأن زيادة عدد المصارف من شأنها أن تحسن نوعية الخدمات المصرفية وترفع من حجم الائتمان والاستثمار وبالتالي الطلب الكلي والناتج الكلي. والأمر نفسه ينطبق على نسبة الودائع الى عرض النقد التي توفر احتياطات نقدية لدى المصارف بشكل يدفعها الى زيادة في منح الائتمان الأمر الذي ينعكس ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي. ولا مناص هنا من أن نشير الى إن متغير نمو عرض النقد قد ظهر بإشارة سالبة مما يعني عكسية العلاقة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي على الضد مما تذهب إليه النظرية الاقتصادية، إذ كان من المفترض أن تؤدي زيادة نسبة نمو العرض النقدي الى زيادة في حجم الناتج ولكن هذا الأمر يكون في الظروف الاعتيادية والمشكلة هنا هي أن كل ما يحيط بالاقتصاد العراقي من ظروف وبكافة المقاييس هي غير اعتيادية فالإقتصاد العراقي شهد معدلات نمو في عرض النقد بلغت في بعض السنوات مئات أضعاف ما نادت به النظريات النقدية مما ولد انهياراً في قيمة الدينار العراقي من جهة ومن جهة أخرى معدلات تضخم غاية في الارتفاع وهذه العوامل مع ظرف الحصار الاقتصادي أدت إلى تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أظهر العلاقة السالبة بين المتغيرين.

ثانياً: التضخم (INF)

أظهرت نتائج التحليل القياسي تأثير النمو السنوي لعرض النقد و حجم الائتمان في المتغير التابع (التضخم) وكما في المعادلة الخطية الآتية: -

$$INF = -2.4 + 1.98 G M2 - 0.000145 CRD$$

$$4.85 \quad 2.23$$

$$R^2=63.9\% \quad F=13.22 \quad D-W = 2.41$$

اجتازت التقديرات أعلاه الاختبارات الإحصائية والقياسية* وأشار معامل التحديد (R^2) إلى إن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما مقداره (63.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، مما يقي نسبة مقدارها (36.1%) لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

وتتفق معادلة الانحدار هذه مع منطق النظرية الاقتصادية بخصوص العلاقة الموجبة بين نمو العرض النقدي ومستوى التضخم كون الأخير هو مشكلة نقدية بالدرجة الأساس وخصوصاً في العراق مما يعني أن أي زيادة في نمو عرض النقد ستجد صداها في الاقتصاد بشكل ارتفاع في مستوى الأسعار على الرغم من وجود موارد معطلة بسبب غياب المرونة في الجهاز الإنتاجي. لذلك فإن زيادة نمو عرض النقد بمقدار (1%) من شأنها أن ترفع معدل التضخم بمقدار (1.98%). أما العلاقة التي تخالف المنطق الاقتصادي فهي علاقة الائتمان السالبة مع مستوى التضخم إذ أنه من المفترض أن تؤدي الزيادة في مستوى الائتمان إلى زيادة في عرض النقد ومع جهاز إنتاجي يفقد إلى المرونة فإن محصلة هذه العملية تكون التضخم، لكن ما حدث في الاقتصاد العراقي هو العكس من ذلك إذ إن زيادة الاستثمار ولو بنسبة قليلة الناجمة عن تزايد حجم الائتمان بمقدار وحدة واحدة أدت إلى تراجع في مستوى التضخم بما مقداره (0.000145%)، لأن زيادة حجم الائتمان أفضت إلى زيادة في مستوى الاستثمار مما يعني زيادة في الناتج من السلع والخدمات وهذه الزيادة في المعروض السلعي تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار والتضخم. ونلاحظ مما سبق أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي تأثر بالمتغيرات (نسبة نمو عرض النقد بمعناه الواسع وعدد المصارف وفروعها ونسبة الودائع وشبه النقد إلى عرض النقد) أما مستوى التضخم في الاقتصاد

العراقي فقد أظهر أيضاً تأثيراً بنسبة نمو عرض النقد بمعناه الواسع فضلاً عن متغير الائتمان المصرفي.

ولقد ظهر تأثير واضح لمتغير نسبة النمو السنوية لعرض النقد الواسع بسبب التأثير السلبي لظهوره مرتين في التحليل القياسي، ففي الأولى كان نموه غير المدروس سبباً في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفي الثانية كان هذا النمو سبباً لبلوغ التضخم في العراق مستويات عالية جداً لأن النمو العشوائي جاء مترافقاً مع توقف شبه كامل للطاقت الإنتاجية في البلد بسبب الحصار الاقتصادي والمشاكل الأخرى التي عانى منها العراق.

ولم تظهر المتغيرات الدالة على الكثافة المصرفية ودرجة العمق المالي في نتائج التحليل لتواضع مستواها في العراق كما هي حال المتغير المستقل الذي يشير الى نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب إن المواطن العراقي يعاني من قلة دخله الذي لا يسد حاجته أصلاً مما يجعل عملية الادخار صعبة بالنسبة له ولكون نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بالرغبة في الادخار فإنها جاءت قليلة جداً مما أفقدها تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

يمكن من خلال التحليل الاقتصادي بشقيه الوصفي والقياسي أن نؤشر الاستنتاجات الآتية:

١- مر العراق طيلة المدة (1990 - 2005) وحتى قبل ذلك وبعده بظروف غير طبيعية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ألفت

بظلالها على الاقتصاد العراقي مولدة فوضى اقتصادية أدت الى تدهور كبير في مؤشرات الاقتصاد الكلية.

٢- قامت الحكومة العراقية في عام 1990 وما بعده حتى عام 2003 بسلب البنك المركزي استقلالته وجعلته منقادا لوزارة المالية بهدف تمويل الموازنة العامة، وكان هذا التمويل غير المدروس سببا في تضاعف عرض النقد في الاقتصاد الى مستويات لا تمت بصلة الى ما دعت إليه النظريات الاقتصادية النقدية، إذ بلغت نسبة النمو المركب لعرض النقد (47.6%) سنويا.

٣- انعكست الاستقلالية المفقودة للبنك المركزي العراقي على الاقتصاد في شكل تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

٤- تدهور الناتج المحلي الاجمالي لتوقف صادرات النفط من جهة وتوقف العملية الإنتاجية من جهة أخرى، فكانت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة معدلات سالبة في نصف سنوات الدراسة بينما السنوات الأخرى فقد حققت معدلات نمو سنوية موجبة لتواضع قيمة الناتج في سنوات المقارنة.

التوصيات :

استنادا الى النتائج التي تم التوصل إليها بدراسة الصناعة المصرفية العراقية والمتغيرات الاقتصادية الكلية فإنه يمكن أن نوصي بالآتي: -

١- ضرورة السيطرة على الإصدار النقدي وعدم الإفراط فيه وذلك من قبل البنك المركزي وإعطاء هذا الموضوع أولوية قصوى حتى تتم السيطرة عليه كما تمت السيطرة الناجحة على سعر صرف الدينار العراقي.

٢- تحرير الصناعة المصرفية من كل القيود التي يمكن أن تحد من حركته،
باتجاه الأهداف المطلوب تحقيقها واختيار الوسائل التي من خلالها يتم
تحقيق هذه الأهداف.

٣- ترك المجال للمنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي وعدم منح أفضلية
لبعضها على بعضها الآخر في التعامل من قبل البنك المركزي كما يحدث
مع المصارف الحكومية.

٤- منح الصلاحية لمدرء الفروع في منح التسهيلات الائتمانية وعدم
حصرها بيد الفروع الرئيسية مع مراعاة الضمانات الضرورية لعملية
المنح هذه، حرصا على جعلها أكثر سهولة.

٥- نشر الوعي المصرفي، وتقع هذه المهمة على عاتق الحكومة لاسيما
الوزارات المعنية كالترية والتعليم والمالية والإعلام من خلال التعريف
بعمل وأهمية الصناعة المصرفية ولو بصورة مبسطة في المناهج التعليمية
فضلا عن برامج التوعية الخاصة بذلك.

Abstract

The banking system is regarded as an important tool to achieve the economic stability in any of the worlds developed economics through providing the suitable environment for the economic policies in general and the monetary policies in particular to achieve its tasks actively ،If this system had the needed depth and the suitable density it will be able to leave its effect on the monetary policies aiming at achieving the economic stability

.The banking system is not necessary only for the monetary policies ،but it is basic for the other economic policies and specially the financial ones because by its components (Central

bank, the commercial banks and the specialized banks) its regarded as the basic part in achieving the other economic policies whether by financing or counseling

.In the light of what has been revealed and realizing this matter by the developed countries, these countries sought for developing its banking systems and achieving that through giving these systems the independence in taking its decisions and the way of achieving them in addition to giving it the choice for choosing the ways of investing its finances based on the markets system and the principle of competition without any governmental intervention.

هوامش البحث

- (١) إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، دور السياسة المالية في معالجة المديونية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص 178.
- (٢) عبد الخالق دبي مهدي، إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية الايجابيات والسلبيات، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية، 2005، ص 38.
- (٣) د.عبد الكريم كامل أبو الهات، خفض الديون العراقية ماذا يعني، مجلة القادسية للعلوم والاقتصادية، العدد 2، 2004، ص 4.
- (٤) سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط 1، مطبعة الآداب، نجف 1983، ص 5-8.
- (٥) المصدر السابق، ص 105-106.
- (٦) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، سنة 2003 ومطلع سنة 2004، ص 24.
- (٧) المصدر نفسه، ص 24.
- (٨) بدر غيلان، السوق النقدية في العراق، البنك المركزي العراقي، منشورات المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2004، ص 7.
- (٩) د.عبد الحسين جليل عبد الحسن أَلْغَالبي، إصدار الدينار العراقي الجديد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، 2004، ص 75-76.

- (١٠) د. عبد الحسين جليل عبد الحسن ألبابي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 84.
- (١١) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، سنة 2003 ومطلع سنة 2004، ص 22.
- (١٢) د. مظهر محمد صالح، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وهيكلته، مصدر سابق، ص 1-3.
- (١٣) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص 22.
- (١٤) د. ماجد الصوري، المصارف الحكومية في العراق، بعض القضايا المتعلقة بالأداء، منشورات البنك المركزي العراقي، نيسان، 2007 .
- (١٥) د. ناجي التويني، الإصلاح المصرفي، إصدارات جسر التنمية، على الموقع www.arab-api.org/devlop-i.htm
- (١٦) د. خميس خلف موسى، د. مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2000، ص 40.
- (١٧) د. ناجي التويني، الإصلاح المصرفي، إصدارات جسر التنمية، مصدر سابق.
- (١٨) د. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ج 2، الجامعة المستنصرية، 1984، ص 145.
- (١٩) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط 1، دار الحامد للنشر، عمان، 2004، ص 403.
- (٢٠) أ. سامي عطو، تطوير هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، بحث من بحوث المؤتمر العلمي الثالث، تحرير د- هناء عبد الغفار السامرائي، د- عماد عبد اللطيف، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 158.
- (٢١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004، ص 51-54.
- (٢٢) المصدر السابق، ص 78.
- (٢٣) د. عبد الحسين جليل عبد الحسن ألبابي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (إشارة خاصة للعراق)، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 135.
- (٢٤) قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976.
- (٢٥) البنك المركزي العراقي، إعلان صحفي، في 2003/8/26 : www.cbi.gov.Ir.com.
- (٢٦) د. مظهر محمد صالح، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار النقدي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 2، سنة 2000، ص 62، 65.

- (٢٧) بدر غيلان وهم، السوق النقدية في العراق، البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص 43.
- (٢٨) التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لسنة 2003 ومطلع 2004، ص 14 - 15.
- (٢٩) إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، الاختلالات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي، خلال الفترة 1991-1995، بحوث المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص 477.
- * ينحصر هذا المعدل ما بين (4.5 - 5.5٪) من مجموع الأفراد الراغبين والقادرين على العمل.